

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله
وصحبه أجمعين، أما بعدُ:

فإن الفقه الإسلامي يشكّل مرجعيّة معرفيّة تنظيميّة وسلوكيّة شرعيّة،
يرجع إليه المسلمون في عباداتهم ومعاملاتهم وتنظيم حياتهم العامّة
والخاصّة، ويتدخّل في خصوصيات الأفراد بشكل خاصّ والمجتمع بشكل
عامّ، وبهذا يبقى الخطاب الفقهي أحدَ أعمدة التغذية القوية التي يتغذى عليها
المجتمع، وهو يرسم الصورة عن المنهج الإسلاميّ بشكل عام، ويعطي
الانطباع الحقيقيّ عن التشريع، وتسيير حياة الناس وَفَقَ الرؤية الشرعيّة،
وبالتالي ينطبع المجتمع بالانطباع الفقهي.

من هذه الأهمية التي تلتصق بالمجتمع وتوجيهه، تتوجّه الأنظار لهذا
الخطاب المؤثر. وممّا لا شكّ فيه أن المجتمع في الفكر الاستبدادي يُعدُّ
أداةً من أدوات السلطة، فتسعى إلى توجيهه إلى ما تريد وما تشاء، فتقف
موقفَ الضدّ من أيّ أداة توجّه المجتمع؛ لأنها تنافس السلطة في مادتها التي
تحيا بوجودها، والخطاب الفقهيّ من أقوى أدوات التوجيه في المجتمع
المسلم؛ لمصدريته باعتباره ربانيًّا (الكتاب والسُّنة)، ولا يستطيع أيّ خطاب
آخر^(١) توجيه المجتمع كالخطاب الشرعي؛ لذلك سعى «الاستبداد» إلى أن
يستثمر توجيهه لصالحه، عبر طرقٍ ومساراتٍ عدّة يسلكها، وهو يملكها بقوة
نزعته السلطوية، تهديدًا وقتلاً وسجنًا، أو إغراءً وتحبيبًا.

(١) لا إنكار أن كثيرًا من التوجهات غير الشرعية أثرت في المجتمع المسلم. لكن المراد هو
الخطاب الذي يمتدُّ أثره ولا ينقطع، وإن فتر ستحرکه الفطرة التي فطر الله الناسَ عليها.

فأدى ذلك إلى صناعة التحيزات السياسية المبنية على التفرد بتبني الآراء والأقوال لبناء صرحها فخلقت الاستبداد الذي شكل عائقاً كبيراً للخطاب الفقهي .
والكتاب يُلاحظ أشد هذه التحيزات المذمومة وأخطرها وهو (الاستبداد) وتحولاته ومآلاته، وما شكله من مخاطر ومزالق منهجية .

ولأن الفقه ابن واقع، فقد مرَّ بظروفٍ وتقلباتٍ أشدّها عليه الاستبداد؛ لِمَا له من الأثر الكبير في التشويه والتشويش، وطغيان الصبغة الاستثنائية لتحوّل إلى واقعٍ يحكم به ويعرف منه .

فنشأت صورٌ عدّة من الخطاب الفقهي في ظلّ أجواء الاستبداد، غالبها لا يمثل الحقيقة، أو الصورة الحقيقية الطبيعية للخطاب الفقهي .

والتاريخ الإسلامي على وجه الخصوص مليءٌ بالظلم والاستبداد، وممّا أنتجه من ثمارٍ سيئةٍ وكارثيةٍ على الإنسان، والفقيه على وجه الخصوص وتشكيل عقله وثقافته وميولاته؛ لأن عادة الاستبداد أن يأتي الفقيه بما يراه المستبد، وأن يكون رأيه سائداً ومقبولاً وفق النظم والأطر التي تسمح بها الطبيعة السائدة آنذاك^(٢) .

ومع وجود «فقهائ السلاطين» وُجِدَ مَنْ وقف بشدّة مندداً بالاستبداد، ومؤكداً على خلق الحريات؛ ولكن يبقى وجود هذه العبارة «فقهائ السلاطين» في موروثنا الفقهي يدلُّ على أمرين:

١ - بعدها الدلالي على وجود طبقةٍ من الفقهاء تُشرعن الخطاب الفقهي وتوجّهه بما يتماشى والسلطة القائمة .

٢ - وفي الوقت نفسه فيها دلالة الإنكار لهؤلاء الفقهاء؛ فما سجنُ أبي حنيفة، وجلدُ مالك، وسحبُ الشافعي بالقوة إلى بلاط الملوك للمحاسبة، وامتحانُ أحمد بن حنبل، رحمهم الله جميعاً إلا شاهد على عصر الفقهاء المحاربين للاستبداد وتعطيل قواه، والعمل على إضعافه، ولولا وجود هذه الطبقة من الفقهاء المتحرّرين من قيود الاستبداد؛ لكان الأمر أظع وأشنع قد يؤدّي إلى طمس معالم الدين .

(٢) حجاب الرؤية: قراءة في المؤثرات الخفية على الخطاب الفقهي، الدكتور عبد الله بن رفود السفيني، (مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت - لبنان)، (ط١، ٢٠١٦م) (ص١٢٦) .

ويبقى الخطاب الفقهي المتحرر من سلطة الاستبداد من أهم الأدوات التي يمكن أن تساعد في تقليل الفكر الاستبدادي وتحجيمه في التشكيل الفكري والعقلي للمجتمعات الإسلامية.

لكن لقوة سطوة الاستبداد وطول أمده بدأ النخر قويًا، وبدأ يضغط بقوة على خطاب الفقهاء بأن يتحول إلى مرحلة استثنائية، تُحافظ فيه على ثوابت دينها وعقيدتها، لكن الأمر تفاقم شيئًا فشيئًا، فغدت صورة الخطاب الفقهي صورة مشوهة.

وعندها تمّ تشكيل كثير من المفاهيم المغلوطة، التي لا تعبر عن حقيقة الفقه ومبادئه الكلية، وأصبحت هذه المفاهيم عائقًا في توجيه الفقه نحو مقاصده الإلهية.

كما لا يمكن أن يُنكر أن الاستبداد استطاع أن يجدد قوة شرعية لبقية، وقد حدث ذلك لضعف التدين وفقره، وغلبة القوة.

وهذه التربية الاستبدادية خلقت الاستبداد بالمعرفة والتفرد بالحقيقة، وعندها نشأ التعصب المذهبي الذي جنت ثماره السلطة الاستبدادية.

وخطورة هذه المسألة تكمن في اتجاهين:

الانجاء الأول: تعلقها بالحكم الشرعي، وتشويهه فهماً وتطبيقاً.

الانجاء الثاني: شرعنة الاستبداد من جهة أخرى، والبقاء عليه ونموه تحت وصاية شرعية، تمنع من المساس به، وذلك باسم الشرع.

ولطول أمد الاستبداد في تاريخنا الإسلامي وإلى اليوم، فقد آلت لغة الفقه إلى لغة مغلوبة لا غالبية، والمغلوب دائماً يستنجد بالمرجع الشرعي الذي يحفظ عليه دينه ونفسه وماله وسلطته، وهذه المخارج لا تمثل الحالة الطبيعية للتشريع، وإنما تمثل الحالة الاستثنائية، فنجد نشوء لغة الضرورة والاضطرار والمصلحة والمفسدة، وهذه الطبيعة الاستثنائية في التشريع تحولت بمرور أيام الاستبداد إلى الحالة الأصل، ومن أكبر الإشكاليات في الخطاب الفقهي أن يتحول الاستثناء إلى أصل، وهو غير نسق الشريعة العام، فعندها يتمدد الاستبداد بتمدد تلك المخارج الشرعية، ويطول أمده محتفظاً بغطاء الشرع. ومن هنا جاء التأمين الشرعي على الاستبداد من

خلال توظيف النصوص الشرعية لمقارعة من يريد أن يرفض أو يمتنع «بالردّة» وغيرها من الأحكام، وبهذا كَوّن الاستبدادُ شهادةَ الحقِّ له مؤيدةً بالفقه والفقيه، وهو من الطرح الخداع الذي لا يخلو منه عصرٌ، وأهمُّ مساوئه انخراطُ القواعد الشرعية وتهميشها، وصعود الخطاب الفقهي المهمش.

ولا شكَّ أن المخارج الاستثنائية كالضرورة وما شاكلها، تُقدر بقدرها وتحصر بحصارها الواقعي، وهذا ما قرّره الفقهاء قاطبةً؛ لأجل ألا تتحوّل إلى أصل، فنضيع طبيعة الخطاب الفقهي الأصلي، ويَتَّهم عندها الفقه الإسلامي بأنه المؤسّس للاستبداد.

وهذه التربية الاستبدادية داءٌ سرى في شريان الجماعات الإسلامية، فربّت أتباعها على السمع والطاعة لا المحاوراة والقناعة، واستبداد المعرفة لا تداول المعرفة، فتشظّت من تلك الجماعات تياراتُ التطرف المجافي لروح التشريع، التي شكّلت عقبةً كبيرةً في وجه المشروع الإسلامي الإصلاحي.

المنهجية:

ليس القصد من الدراسة ملاحظة القضايا الجزئية الفرعية الفقهية، وإنما الوقوف على مجمل المسائل الكلية التي سعت - وبشكلٍ آخر - إلى تثبيت الاستبداد.

ولا يعنينا الترجيح في المسائل الفقهية المعروضة، وإن كان لا يخلو من إشارةٍ للرأي المقبول؛ لكن صلب الدراسة لا يتّجه إلى هذا، وإنما ملاحظة تأثير الاستبداد في سير تلك الآراء وتجاوزاتها وتحولاتها ومآلاتها.

إن فقه الأحكام السلطانية في الموروث الفقهي مهمٌّ جدًّا، وهي مؤلفات تؤكّد قدرة الفقهاء على صياغة أحكام خاصةٍ بالحاكم وتشكيل الحكم وصورته، وفق المعطيات الواقعية والنظرة الشرعية، وهي تُعدُّ ممارسةً اجتهاديةً تأليفيةً متقدّمة، مع ضرورة أن يُراعي قارئها الظرف التاريخي الذي نشأت فيه؛ حتى يتسنى الاحتكام إليها بعين الإنصاف بغضّ النظر عن التوجهات الاستبدادية التي ساعدت في صياغة أحكام ومفاهيم تؤصّل لوجود الاستبداد وشرعنته.

مع أن استخدام مفردة «السلطانية» لتلك الكتب - التي تؤكّد على البُعد الاستبدادي - مجارة مع تسميتها التاريخية لها.

«وكم هي مفيدة دراسة العقل الفقهي الإسلامي في سياقه التاريخيّ الحيّ، وكم هي متجنّبة تلك القراءات التي تنتزعه من سياقه التاريخي، وتضع كلّ أطواره في نفس السلّة، ليسهل عليها التخلّص منه، أو شطبه بجرة قلمٍ واحدة»^(٣).

وبهذا فإن الكتاب ليس القصد منه الكلام عن المسائل الجزئية المعروفة عن أحكام السلطان وشرعيته، وولاية المتغلّب وأحكامها، نعم سيكون جزءاً من الكلام عن هذا؛ لكنّ الأمر أبعد من هذه المسائل وأحكامها؛ بل الخطاب الفقهي الذي عايش الاستبداد بدأ يأخذ أبعاداً أخرى تشوّهه وتحرفه عن مساره.

والخطاب الفقهي يتجاوز منطقة الكشف عن الحكم الشرعيّ إلى بناء أطرٍ ومفاهيمٍ وقيمٍ أدرك هذا الفقيه أو لم يدرك. وبالتالي فإن إطلاق الأحكام الشرعية ووسمها بالحلال أو الحرام مع نسبة ذلك الحكم إلى الله، ليس بالسهولة التي يتمّ ترويجها عبر دعوات جاهزة، فإن أخطر إفرازاتها الجرأة التي من خلالها يتمّ العبث بالأحكام.

وهي رؤية تبين تحول الخطاب الفقهي وخطورته ومآلاته، ولا بدّ بعد هذا أن يُصحح باتجاه يتوافق ومقاصد الشريعة وأصولها، وتقديم ما يُمكن أن يُعالج فيه الخطاب الفقهي.

وتأتي هذه القراءة من أجل الوقوف على مكانم الخلل وتلافيها في المستقبل، والتقليل من تداعياتها، ثم التأكيد على أن هذه المؤثرات تسود بين فترةٍ وأخرى؛ نتيجة التوظيف السياسي للخطاب الفقهي، ولا يعني ذلك طابعاً عاماً للخطاب الفقهي، لكنها مؤثرات تركت انطباعاتٍ تشكّلت من جرائها فهومٌ مخالفة لمقاصد الشريعة وأصولها، وهي تطفو كلما تسيد الخطاب السياسي واستدعى الخطاب الفقهي لتحشيد الموقف، ويتصدر بتوظيف الخطاب الفقهي في ذلك. فيبقى التأكيد عليه ضرورةً صحيحةً.

(٣) نشوئية العقل الفقهي، مصدق الجليدي، باحث تونسي، (بحث محكم منشور في موقع

مؤسسة مؤمنون بلا حدود) (ص ٨).

وما كُتِبَ في الاستبداد وعنه - في الغالب - لم يُتكلَمَ فيه عن الخطاب الفقهيّ على وجه الخصوص، وهذا هو التحديّ الغالب في هذه الكتابات، وهي تصنّف في الإطار السياسي أو الاجتماعي أو القانوني.

ولهذه الدراسة أهمية وأهداف، وهي:

١ - معالجة المشاكل المنهجية التي تصدرت الخطاب الفقهي في ظل الاستبداد، وهذا يعني تجاوز لغة التخوين والتفسيق والإسقاط؛ لأن الخطاب الفقهيّ قدّم معالجاتٍ مرحليّةً اجتهاديّةً مهمّةً، قد تُصيب وقد تُخطئ، والأهم في ذلك ما مرره من إشكالياتٍ منهجيةً وترسيخها عبر الضغط الاستبدادي.

٢ - التأكيد على ملاحظة الآراء الفقهية التي نشأت ونمت في جوّ الاستبداد ومراجعتها؛ لأن غالب الآراء الفقهية في المدونات لم تُذكر معها ملايساتُ الأقوال ووقائعُ صدورها، وإنما أخذت مجردة، فبُنِيَ على إثرها نمطٌ من التفكير المجافي لروح التشريع.

٣ - بيان أن نقل الآراء والأفكار التي نمت في ظل الاستبداد من غير مراعاة لظروف صدورها، يُعدُّ من الخلل المنهجيّ الكبير.

٤ - تحديد العناصر الشرعيّة التي تمّ استخدامها في الخطاب الفقهيّ في ظل الاستبداد؛ كالضرورة والمصلحة والمفسدة، وقاعدة اتقاء أشد الشرين والمفسدتين، واقتراف أدنى المفسدتين، وكيفية معالجة ذلك بإعادة استخدامها الصحيح على ضوء مآلات ما تحقق من إفرازات استخدام تلك القواعد.

٥ - تحديد الرؤية الشرعيّة لمعالجة الخطاب الفقهي السابق واللاحق.

٦ - ملاحظة المآلات المترتبة على الخطاب الفقهيّ في ظل الاستبداد وخطورتها على المنظومة الشرعيّة.

٧ - تقديم رؤيةٍ للمعالجة من خلال الاحتكام إلى البنية العقديّة، وقوة المقاصد الشرعيّة، والأصول المنهجية، والرؤية الفكرية؛ لمعالجة الآراء الفقهية في ظل الاستبداد.

٨ - بيان أن بعض الخطاب الفقهي حدّدت وجهته سيّاط الجلاّد،

وإغراء البساط. وهو وإن قلَّ، لكن إعلام السلطة رَوَّج له، فجعله في القمَّة.

٩ - التركيز على الرؤية الشرعية «للاستبداد» من خلال القرآن الكريم والسُّنة النبويَّة، من أجل تكوين مُسلِّمة شرعية تؤكِّد «رفض الاستبداد»، وبيان أن المنظومة الشرعيَّة أصَّلت لتفتتت منظومة الاستبداد.

١٠ - بيان أصل «العدل» الذي غُيِّب في الخطاب الفقهيِّ عمدًا أو سهوًا، وجعله مبدأ لا يتعدَّى أن يكون مقولةً مثاليَّةً متعاليةً عن الواقع، وأداةً للقصَّاصِ والوعاظِ والخطباء.

١١ - إبعاد أصل «العدل» التفعيليِّ التطبيقي عن المنظومة الفقهيَّة ساعد في نضوج الاستبداد أكثر.

١٢ - بيان أن أصل «العدل والحرية» من الضروريات الأساسيَّة، وهو ما أهمل في الخطاب الفقهيِّ كضروريٍّ من الضروريات المجمع عليها.

١٣ - التأكيد على دور أصول الفقه الإسلاميِّ في محاربة جذور الاستبداد وقطعها، وذلك بتفعيل القواعد الأصوليَّة المناسبة.

١٤ - القصد من هذه الدراسة هو بيان تحوُّل الخطاب الفقهيِّ من طبيعته الأصليَّة إلى الطبيعة الاستثنائيَّة، وبيان التجربة العمليَّة لفقه السياسة الشرعيَّة.

١٥ - وقبل مغادرة المقدمة لا بدَّ من التأكيد على أمر لا يمكن تجاوزه، وهو أن الفقه الإسلاميِّ بأصوله ومناهجه يحوي تراثًا علميًّا ثريًّا، ورؤية عميقة عن الشريعة.

وهذه الدراسة لا تتجاوز ذلك بل تؤكِّد عليه، ولكن تقف على التعثرات التي لا يخلو منها مجهود بشريٍّ بهذا الحجم. وتعمل على ألا يكون الفقه طريقًا للاستبداد وتشويهه، ومنبهًا على خطورة الأيادي التي تحرك بعض مناطق خدمةً للاستبداد وجنوده.

ومن الأسئلة المنهجية التي تروم الدراسة تقديمها وتحاول الإجابة عليها:

هل الخطاب الفقهي لم يتأثر بظلم السلطان وقَهْرِهِ؟

هل الخطاب الفقهي مجرد عن الظروف السياسيَّة والحياة الواقعيَّة؟

هل الفقيه لم يطاله سيفُ الحكم وبطشه، وعطاءُ السلطان ونفعه؟
هل بالإمكان تحويل الخطاب الفقهي في محاربة الاستبداد إلى خطابٍ
فعّال يأتي بنتائج إيجابية؟

هل ما مرَّ من خطابٍ فقهيٍّ معارضٍ ساعد على ردع الاستبداد؟ وخاصةً
مع ما مرَّ من سنين طويلةٍ تمَّ فيها تغذية المجتمع، سواء عن طريق
الجماعات الإسلامية أو عن طريق البيئة المجتمعية والحواضن التربوية
التعليمية. وتبقى المسألة يشوبها التعقيد، ما لم يكن هناك وعيٌ كبير يتسلَّق
من خلاله المجتمعُ قَمَّةَ العدل. وهذا ما تحاول الدراسة تثبيته، والوقوف
على تحولات هذا الخطاب ومآلاته، وكذلك تقديم رؤيةٍ للمعالجة؛ للعمل
على تحجيم دور الاستبداد.

اقتضت هذه الدراسة أن تتكوّن من خَطَّة اشتملت على مقدمة، وتمهيد،
وأربعة فصولٍ وخاتمة:

التمهيد: (مدخل مفاهيمي).

الفصل الأول: (التحذير من خطورة الاستبداد في القرآن الكريم والسُّنة
النبيّية).

الفصل الثاني: (تحولات الخطاب الفقهي في ظل الاستبداد).

الفصل الثالث: (مآلات الخطاب الفقهي في ظل الاستبداد).

الفصل الرابع: (الحلول والمعالجات).

الخاتمة

وختامًا: هذا جهد المُقل، جهد من قلَّ باعُه وقصر علمُه، بذلتُ فيه
قصارى جهدي، فإن كان فيه من فضلٍ فمن الله وحده، فهو صاحب المنِّ
والفضل، وإن كان غير ذلك فمَنِّي، وأسأل الله العفوَ والمغفرة. والحمد لله
ربِّ العالمين.

أحمد مرعي المعماري

Ahmad_maray@yahoo.com